

السيد الرئيس،

تود مؤسسة السلام مع منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان في توجيه انتباه اللجنة لتجدد استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات السياسية المعارضة في البحرين.

خلال 24 ساعة من عودته من جولة الدعوة والتي شملت حضور الدورة الـ27 لمجلس حقوق الإنسان، اعتقلت الحكومة البحرينية رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، بسبب مزاعم تتعلق بتغريدة مسيئة. أدين نبيل وحكم عليه بالسجن ستة أشهر في تاريخ 20 يناير. وبعد يومين، سيواجه نبيل الحكم النهائي لمحكمة الاستئناف فيما يتعلق بهذه التهم.

في أواخر ديسمبر 2014، استدعت الحكومة الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق – أكبر جمعية سياسية معارضة في البحرين – للاستجواب. قبل يومين من استدعائه، كان قد أعيد انتخاب الشيخ علي لمنصب الأمين العام بالرغم من أوامر الحكومة بحل المنظمة بعد مقاطعتها للانتخابات في نوفمبر. استجابت وزارة الداخلية الشيخ علي بخصوص خطب القاها منذ 2012 والتي دعا فيها إلى الاحتجاجات السلمية، بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والانتخابية. ينتظر الشيخ علي محاكمته في تاريخ 25 من هذا الشهر على مجموعة من الاتهامات من بينها "محاولة إسقاط نظام الحكم".

أجلت حكومة البحرين بشكل متكرر محاكمات كل من نبيل رجب والشيخ علي سلمان، مما أثار انتقادات من المنظمات غير الحكومية الدولية بأن البحرين تسعى للهروب من المساءلة من مجلس حقوق الإنسان. ولذلك ندعو المجلس للاعتراف بالطبيعة التعسفية للملاحقات القضائية ومطالبة الحكومة البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب والشيخ علي سلمان وجميع السجناء البحرينيين المحتجزين بتهم ذات دوافع سياسية.

شكراً لكم.